الأمم المتحدة

E/CN.3/2005/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والثلاثون

١-٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية، وفقا للطلب الذي قدمته في دورتها الخامسة والثلاثين**، تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويرجى من اللجنة أن تعلق على النقاط المطروحة للمناقشة في الفقرة ٣٩ من هذا التقرير.

* E/CN.3/2005/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل الأول، الفرع ألف.

080205 280105 04-66062 (A)
0466062

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٢	٣
ثانيا - التقرير المرحلي عن الأعمال المنجزة في إطار تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٣-١٣	٤
ألف - اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري وأنشطة أخرى	٣-٥	٤
باء - التقدم المحرز في معالجة المسائل المطروحة	٦-٨	٥
جيم - تنظيم عملية التحديث	٩-١٣	٧
ثالثا - التقرير المتعلق بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٤-١٧	٩
رابعا - العوامل التي تعوق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٨-٣٤	١٤
ألف - معلومات أساسية	١٨-٢٠	١٤
باء - المؤسسات المسؤولة عن تجميع الحسابات القومية	٢١	١٥
جيم - المعدات الحاسوبية	٢٢	١٦
دال - الموارد من الموظفين	٢٣-٢٧	١٦
هاء - التدريب	٢٩-٣٢	٢١
واو - الموارد من البيانات	٣٣-٣٧	٢٣
زاي - التوصيات	٣٨	٢٥
خامسا - نقاط مطروحة	٣٩	٢٦
المرفق: الاستبيان المتعلق بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		٢٧

أولا – مقدمة

١ – قامت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين بما يلي:

(أ) أكدت مجددا أهمية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ وأعربت عن تأييدها العام لبرنامج العمل المفصل والجدول الزمني ونوهت بملاءمة هيكل الإدارة وآلية صنع القرار؛

(ب) أكدت مجددا أن عملية التنقيح ينبغي أن تستند إلى القاعدة المفاهيمية الأساسية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ وأكدت من جديد معايير الأهلية للمسائل المقرر تحديثها والنطاق المحدود لعملية التحديث؛

(ج) كذلك أكدت مجددا ضرورة المحافظة على الاتساق مع عمليات التنقيح الجارية لدليل ميزان المدفوعات والأطر الأخرى ذات الصلة في مجال محاسبة القطاع العام، وأهمية الحرص إلى أقصى حد ممكن على التمسك بالمعايير المحاسبية للأعمال التجارية؛ ولاحظت مع التقدير الخطوات التي اتخذت بالفعل من أجل تحقيق هذه الغاية؛

(د) أعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(هـ) أكدت ضرورة الشفافية في عملية التحديث مع الحرص على إشراك الدوائر الإحصائية العالمية فيها على أوسع نطاق ممكن؛ واقترحت النظر في استخدام استبيانات تعمم بالوسائط الإلكترونية كوسيلة لتسجيل آراء جميع الدول الأعضاء في كل قضية؛ وكذلك اقترحت تعزيز عملية التشاور عن طريق عقد حلقات عمل إقليمية إضافية تشارك فيها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مع تدبير التمويل المناسب من أجلها؛

(و) شددت أيضا على ضرورة توفير التمويل الكافي لتحديث البرنامج؛ ورحبت بما أعربت عنه البلدان الأعضاء من التزامات واضحة بتوفير مساهمات مالية وموارد بشرية من أجل المساعدة في عملية التحديث؛ وشجعت على توفير دعم تمويلي إضافي لاستكمال الموارد التي التزمت بها بالفعل الوكالات الدولية؛

(ز) لاحظت مع التقدير التقدم المحرز في نطاق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والزيادة في عدد البلدان التي تلتزم بتوصياتها من حيث المفهوم، إلا أنها دعت إلى توفير المزيد من الدعم التقني للبلدان التي لم تتأت لها القدرة بعد على اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ح) اقترحت إجراء المزيد من البحوث حول العوامل الكامنة التي تعرقل تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من باب المساهمة في عملية التحديث؛ وطلبت إلى الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة أن تتعاون مع المكاتب الإقليمية في إعداد مشروع خطة عمل والتماس الدعم التمويلي من أجل تنفيذها؛ ولاحظت أن أمانة اللجنة التوجيهية للشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) قد عرضت تقديم المساعدة في إعداد هذه الخطة؛

٢ - ويعرض الفرع الثاني أدناه تقريرا مرحليا عن الأعمال المُنجزة في تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويقدم الفرع الثالث تقريرا عن مدى تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. بينما يتناول الفرع الرابع الطلب الذي تقدمت به اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين لإعداد تقييم للعوامل التي تعوق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في البلدان النامية. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفقرة ٣٩.

ثانيا - التقرير المرحلي عن الأعمال المُنجزة في إطار تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

ألف - اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري وأنشطة أخرى

٣ - شهدت الأشهر الإثنا عشر الماضية تقدما هائلا في عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في إطار عملية تشاورية جرت على الصعيد العالمي:

(أ) نُظم في عام ٢٠٠٤ اجتماعان لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(ب) ونصح فريق الخبراء الاستشاري الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بقبول التوصيات المتعلقة بتحديث عدد من المسائل. وعُرضت تلك المسائل بعد ذلك لبحثها في المشاورات القطرية ونُشرت الردود عليها في موقع عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على شبكة الإنترنت؛

(ج) ويمضي التقدم في حل المسائل الـ ٤٤ وفقا للجدول المقرر.

٤ - ومنذ بداية عملية التحديث والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية يسعى لجعل هذه العملية برمتها شفافة قدر الإمكان وإشراك أكبر عدد من الأطراف المهتمة فيها. وقد صدرت مقالات في نشرة *SNA News and Notes* وقدم أعضاء الفريق

العامل عروضا عديدة في مؤتمرات وحلقات دراسية أدلوا فيها بمعلومات عن عملية التحديث.

٥ - ولعل أهم تطور في تعزيز شفافية هذه العملية وتشجيع المشاركة فيها هو إنشاء موقع على شبكة الإنترنت تتعهده الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، وهو: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/snarev1.htm. ويعرض هذا الموقع ما يلي:

(أ) برنامج العمل الذي أقرته اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠٠٤؛

(ب) قائمة المسائل التي سيُنظر في تحديثها، مع تقديم توضيحات مقتضبة عن كل مسألة وبيان بموعد نظر فريق الخبراء الاستشاري فيها؛

(ج) ورقات المسائل التي سبق لفريق الخبراء الاستشاري أن نظر فيها، إلى جانب القرارات التي اتخذها والتعليقات التي أبداها الخبراء والمكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية؛

(د) ورقات المسائل التي أقرها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية والمنتظر مناقشتها خلال اجتماع مقبل سيعقده فريق الخبراء الاستشاري؛

(هـ) محضر الاجتماع الأول الذي عقده فريق الخبراء الاستشاري في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

(و) تعليقات المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية وخبراء الحسابات القومية على توصيات فريق الخبراء الاستشاري؛

(ز) محضر اجتماعات الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية؛

(ح) وصلات بمواقع شبكة الإنترنت المتعلقة بتحديث ميزان المدفوعات والتي تدير شؤونه لجنة ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي والإحصاءات والحسابات الحكومية التي تديرها فرقة العمل المعنية بتنسيق حسابات القطاع العام.

باء - التقدم المحرز في معالجة المسائل المطروحة

٦ - توصل فريق الخبراء الاستشاري في اجتماعه الأولي الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى اتفاق بشأن قائمة أولية بالمسائل المقرر النظر فيها من أجل عملية التحديث، بما فيها ميزان المدفوعات ومسائل المالية العامة، والتي بلغ عددها، بعد دمج بعضها، ٤٤ مسألة. كما نظر فريق الخبراء الاستشاري في عدد من المسائل، هي:

(أ) الضرائب المفروضة على أرباح الموجودات – أقر التوصية التي تقضي بعدم إدخال أي تغيير على نظام الحسابات القومية؛

(ب) ومنظومات الأسلحة العسكرية كأصول ثابتة – وافق على جميع التوصيات المنبثقة عن ورقة المسائل، والتي تقضي أهمها باعتبار الإنفاق على منظومات الأسلحة العسكرية كتكوين لرأسمال ثابت لكن كحسابات مستقلة لتكوين رأسمال عسكري وغير عسكري؛

(ج) ونظم المعاشات التقاعدية لأرباب العمل – يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهد في هذا الشأن؛

(د) وخيار الاكتتاب في الأسهم للعاملين – أقر التوصيات الأربع الواردة في ورقة المسائل، والتي تقضي أهمها باعتبار خيار الاكتتاب في الأسهم للعاملين كتعويض لهم؛

(هـ) وتكاليف نقل ملكية الأصول غير المالية – أقر التوصيتين المقدَّمتين، وهما '١' مواصلة تسجيل تكاليف نقل الملكية كتكوين لرأسمال ثابت، و '٢' شطبها خلال الفترة المتوقعة للملكية (بدلا من شطبها طوال مدة وجود الأصل)؛

(و) وقياس عائدات التأمين من الأضرار – وافق على الاقتراح الرئيسي القاضي باستبدال الصيغة الحالية المُستخدمة لتقدير العائد المتأتي من خدمات التأمين بصيغة تُستخدم فيها المطالبات المُعدَّلة ومكمِّلات معدلة للأقساط، وذلك لتعكس القيم المتوقعة لا الحقيقية، ووافق أيضا على بديل التكلفة المجردة مزيدة إلى فائض التشغيل؛

(ز) والتوصيات المؤقتة المتعلقة بقياس عائدات الخدمات المالية (غير التأمين) – يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهد في هذا الشأن؛

(ح) قياس مخرجات المصارف المركزية – يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهد في هذا الشأن.

٧ – وخلال الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء الاستشاري في شباط/فبراير ٢٠٠٤، اقترح بعض أعضاء الفريق النظر في بعض المسائل الإضافية أثناء عملية التحديث، واتُّفق على إحالة الاقتراحات إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية قبيل الاجتماع الذي عقده في آذار/مارس ٢٠٠٤. ثم نظر الفريق العامل في الاقتراحات الـ ١٤ التي وردت إليه وقُدمت توصيات بشأن كل اقتراح منها. وأُرسلت الاقتراحات وتوصيات الفريق العامل بشأنها بعد ذلك إلى أعضاء فريق الخبراء الاستشاري للنظر فيها. وكانت

النتيجة (التي نُشرت في موقع تحديث نظام الحسابات القومية على شبكة الإنترنت) أن فريق الخبراء لم يقر سوى نقاط الإيضاح وتحسين صياغة النصوص.

٨ - وحين كتابة هذا التقرير، سينعقد اجتماع ثانٍ لفريق الخبراء الاستشاري في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيُناقَش عدد من المسائل التي تشمل الحسابات القومية وميزان المدفوعات وحسابات القطاع العام. وقد أعد فريق الخبراء الاستشاري اقتراحات للحسم فيها تتعلق بالمسائل الآتية: قواعد البيانات، والتنقيب عن المعادن، والأصول والنسخ، وتقييم القروض غير المنتجة، وتكلفة الخدمات الإنتاجية من الأصول المملوكة للحكومة، والأراضي، وتغيُّر الملكية الاقتصادية، وتطبيق مبادئ تراكم الفوائد على متأخرات الديون، ومعنى مصطلح ''المركز المهيمن ذو الأهمية الاقتصادية''، والشركات المتواجدة في عدة بلدان، والشركات القابضة، والكيانات ذات الأغراض الخاصة، واتحادات الشركات، وغير ذلك. ويوجد جدول الأعمال الكامل وورقات المسائل والمحاضر وغيرها من الوثائق ذات الصلة في موقع عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على شبكة الإنترنت: (http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/snarev1.htm).

جيم - تنظيم عملية التحديث

٩ - أُناطت اللجنة الإحصائية في اجتماعها المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٣، بالفريق العامل المشترك بين الأمانات مسؤولية مراقبة وتنظيم عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وللقيام بعملية التحديث هذه، أُنشئ فريق الخبراء الاستشاري ليقدم المشورة إلى الفريق العامل بشأن حسم المسائل المعروضة عليه. وتُعرض بعد ذلك المشورة بشأن كل مسألة لبحثها في المشاورات القطرية والتي يقوم الفريق العامل بتوحيد الردود الخطية عليها والتي تنشر في موقع عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على شبكة الإنترنت.

١٠ - ويجدر في هذه المرحلة توضيح ماهية الفريق العامل وكيفية عمله. فهذا الفريق يوجد على صعيدين. على الصعيد العملي، يوجد فريق المحاسبين الوطنيين الذي يتألف من المنظمات الدولية الخمس ذاتها التي تؤلِّف الفريق العامل، والذي يجتمع بصورة متكررة، ويُعد التقارير وغير ذلك، ويضطلع بالمهام المرتبطة بتنظيم عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويشرف على هذا الفريق الفريق الإداري الذي يتألف من رؤساء الأقسام الإحصائية في المنظمات الخمس ويتمثل دوره في رصد التقدم المحرز في عملية التحديث واتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة لنجاح هذه العملية. وسيشرف مدير المشروع على تنسيق أعمال التحديث بشكل عام نيابة عن الفريق الإداري.

١١ - واستجابة لتأكيد اللجنة على مسألتَي الشفافية والمشاركة الواسعة، تُتخذ الخطوات التالية:

(أ) نشر ورقات المسائل في موقع عملية تحديث نظام الحسابات القومية على شبكة الإنترنت في أقرب وقت ممكن؛ وإبلاغ الأطراف المهتمة بتوافر ورقات المسائل المنشورة على هذا الموقع؛

(ب) والتشاور مع البلدان الأعضاء مباشرة عن طريق موافاة جميع المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية بموجزات التغييرات التي أوصى بها فريق الخبراء الاستشاري (مع الإشارة إلى موقع الإنترنت الذي يتضمن ورقات المسائل) وطلب تعليقاتها عليها؛

(ج) وتقديم ورقات المسائل خلال الاجتماعات الإقليمية للتعليق عليها، إن توفرت الأموال لذلك. وقد نوقشت حتى الآن المسائل التي تم تحديثها في فرقة العمل المعنية بتنقيح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والتابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يومي ١٥ و ١٦ أيلول/ستمبر ٢٠٠٤ والاجتماع المشترك الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن موضوع الحسابات القومية في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

١٢ - ويشكل تنسيق عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مع دليل ميزان المدفوعات ودليل الإحصاءات المالية الحكومية مهمة حاسمة يأخذها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بأقصى قدر من الجدِّية. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) يشارك المحاسبون الوطنيون من مؤسسات الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية في اجتماعات لجنة ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وفرقة العمل الدولية المعنية بتنسيق حسابات القطاع العام. وينبغي أن تكفل هذه المشاركة النظر بعناية في الآثار المترتبة على التغييرات المقترح إدخالها على دليل ميزان المدفوعات القومية أو دليل الإحصاءات المالية الحكومية؛

(ب) وتكون جميع الورقات والتقارير الصادرة عن لجنة ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وفرقة العمل الدولية المعنية بتنسيق حسابات القطاع العام متيسِّرة لعامة الناس؛

(ج) وسيكون مدير المشروع ومسؤول التحرير، بمجرد تعيينهما، بمثابة ضمانة أخرى لجودة التنسيق؛

(د) وسبق الاتفاق على ضرورة تخصيص وقت خلال اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري لممثلين عن لجنة ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وفرقة العمل الدولية المعنية بتنسيق حسابات القطاع العام لتقديم إحاطات عن المسائل التي هي قيد النظر؛

(هـ) وينظر فريق الخبراء الاستشاري في جميع ورقات المسائل الصادرة عن لجنة ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وفرقة العمل الدولية المعنية بتنسيق حسابات القطاع العام.

١٣ - ومن المرتقب تعيين مدير للمشروع ومسؤول عن التحرير عما قريب. وسيساعد تعيينهما في تنسيق عملية تحديث الدليلين، لكن من الواضح أنهما سيؤديان، كل بطريقته الخاصة، دورين أساسيين في ضمان نجاح عملية التحديث برمتها. وما زالت عملية جمع الأموال لدعم علمية التحديث تكتسي أولوية عليا.

ثالثا - التقرير المتعلق بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

١٤ - على غرار التقرير المقدَّم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين (E/CN.3/2004/10)، يعرض هذا الفرع لعملية تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باستخدام المعيار المحدد المسمى مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات وقياس ''معالم التطور'' المتعلق بنطاق البيانات المتاحة. ولا ينبني المعياران سوى على قاعدة بيانات الحسابات القومية التي تديرها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، وتتضمن البيانات التي قدمتها البلدان رسميا إلى الشعبة الإحصائية، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أساس استبيان الأمم المتحدة السنوي المتعلق بالحسابات القومية. وما زالت حدود التقييمات هي ذاتها كما وردت في تقرير اللجنة للعام الماضي.

١٥ - ويقوم التحليل الراهن على فترة المراقبة الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢. وعلى سبيل المقارنة، أُعطيت أيضا نتائج تقييمات النطاق السابقة، التي أُبلغت بها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٤ في دورتها الخامسة والثلاثين (E/CN.3/2004/10) وفي عام ٢٠٠١ في دورتها الثانية والثلاثين (E/CN.3/2001/18).

١٦ - وأسفر تحليل الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ عن النتائج التالية بالنسبة للدول الـ ١٩١ الأعضاء في الأمم المتحدة:

(أ) تحسّن توافر البيانات إجمالا تحسنا كبيرا بالمقارنة مع التقييم الأول الذي أُجري عام ٢٠٠٠ للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨، وتحسّنا طفيفا بالمقارنة مع التقييم الذي أُجري

عام ٢٠٠٣ للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وقد أصبح الآن ٥٢ بلدا تستوفي المعيار المرجعي لمجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، حيث زاد عددها من ٤٧ بلدا (٢٥ في المائة) عام ٢٠٠٣ و ٢٤ بلدا (١٣ في المائة) عام ٢٠٠٠؛

(ب) واصلت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية توجُّهها المتمثل في تحسين توافر البيانات تحسينا كبيرا. وقد أصبحت الآن نسبة ٤١ في المائة منها تستوفي المعيار المرجعي لمجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات بالمقارنة مع ١٩ في المائة العام الماضي؛

(ج) في أوقيانوسيا وأفريقيا، ومقارنة بالمناطق الأخرى، يُلاحظ انخفاض معدلات تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالنسبة للجدول الفردي. ومن بين المناطق النامية، شهدت منطقة غرب آسيا أعلى معدلات تطبيق هذا النظام لجميع الجداول؛

(د) يبيِّن قياس معالم التطور[1] تغيُّرا محدوداً عند المقارنة من سنة لأخرى.

١٧ - وينبغي الإشارة إلى أن النتائج المبلَّغ عنها تعكس تحسنا في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك تحسنا في عملية الإبلاغ، أي أن الدول تزود قاعدة بيانات الحسابات القومية للشعبة الإحصائية بقدر أكبر من الإحصاءات المستجدة. ومن غير الممكن حاليا فصل السببين وقياس أثر كل منهما في مسألة توافر البيانات.

الجدول ١

توافر جداول "مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات" ومستويات معالم التطور ١ و ٢ بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة

السنوات المالية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢	جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات								ستة جداول أو أكثر	مجموع النسبة المئوية	سبعة جداول	مجموع النسبة المئوية	مستوى معالم التطور			
(تقييم سنة ٢٠٠٤)	المجموع	١-١	١-٢	٢-١	٢-٢	٢-٣	٣-١/ ٤-١	٤-٢					المستوى واحد أو ما فوقه	مجموع النسبة المئوية	المستوى اثنان أو ما فوقه	مجموع النسبة المئوية
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
عدد البلدان[أ]																
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	**١٩١**	**١٤١**	**١١١**	**١٣٩**	**١٢٩**	**٧٦**	**١٠٢**	**٧٤**	**٧٥**	**٣٩**	**٥٢**	**٢٧**	**٧٣٧**	**٧٢**	**١٠٣**	**٥٤**
المتقدمة[ب]	٢٨	٢٥	٢٥	٢٣	٢٠	٢٣	٢٣	٢٤	٢٢	٧٩	٢٠	٧١	٢٣	٨٢	٢٣	٨٢
التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	٢٥	٢٠	٢٧	٢٢	١٢	١٧	١٧	١٧	٦٣	١١	٤١	٢٥	٩٣	١٨	٦٧
النامية	١٣٦	٩١	٦٦	٨٩	٨٧	٤١	٦٢	٣٣	٣٦	٢٦	٢١	١٥	٨٩	٦٥	٦٢	٤٦
أفريقيا	٥٣	٢٧	٢١	٢٥	٢٣	١٢	١٥	٩	٩	١٧	٨	١٥	٢٥	٤٧	١٤	٢٦
منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية	٣٣	٢٩	٢٠	٢٧	٢٨	١٣	٢٤	١١	١٢	٣٦	٧	٢١	٢٩	٨٨	٢٤	٧٣
غرب آسيا	١٥	١٣	١٠	١٣	١٢	٩	١٠	٣	٦	٤٠	٢	١٣	١٣	٧٨	١٠	٦٧
شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا	٢٣	١٩	١٤	٢٠	٢٠	٧	١٢	٩	٨	٣٥	٤	١٧	١٩	٨٣	١٣	٥٧
أوقيانوسيا	١٢	٣	١	٤	٤	صفر	١	١	١	٨٩	صفر	صفر	٣	٢٥	١	٨

السنوات المالية من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١	جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات									ستة جداول أو أكثر	مجموع النسبة المئوية	سبعة جداول	مجموع النسبة المئوية	مستوى معالم التطور			
(تقييم سنة ٢٠٠٣)	المجموع	١-١	١-٢	٢-١	٢-٢	٢-٣	١-٤	٣-١/ ٤-٢	٤-٢					المستوى واحد أو ما فوقه	مجموع النسبة المئوية	المستوى اثنان أو ما فوقه	مجموع النسبة المئوية
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
عدد البلدان[أ]																
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	**١٩١**	**١٤٠**	**١١٢**	**١٣٧**	**١٣٠**	**٧٨**	**١٠٤**	**٦٨**	**٧٨**	**٤١**	**٤٧**	**٢٥**	**١٣٧**	**٧٢**	**١٠٤**	**٥٤**
المتقدمة[ب]	٢٨	٢٥	٢٥	٢٣	٢٠	٢٣	٢٤	٢٤	٢٣	٨٢	٢٠	٧١	٢٣	٨٢	٢٣	٨٢
التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	٢٥	٢٠	٢٦	٢٢	٧	١٧	١٢	١٣	٤٨	٥	١٩	٢٥	٩٣	١٨	٦٧
النامية	١٣٦	٩٠	٦٧	٨٨	٨٨	٤٨	٦٣	٣٢	٤٢	٣١	٢٢	١٦	٨٩	٦٥	٦٣	٤٦
أفريقيا	٥٣	٢٨	٢٢	٢٥	٢٤	١٤	١٧	٨	١٠	١٩	٨	١٥	٢٦	٤٩	١٦	٣٠
منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية	٣٣	٢٩	٢٢	٢٧	٢٩	١٧	٢٤	١١	١٥	٤٥	٨	٢٤	٣٠	٩١	٢٤	٧٣
غرب آسيا	١٥	١٣	٩	١٣	١٢	١٠	١٠	٤	٨	٥٣	٢	١٣	١٣	٨٧	١٠	٦٧
شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا	٢٣	١٧	١٣	١٩	١٩	٧	١١	٨	٨	٣٥	٤	١٧	١٧	٧٤	١٢	٥٢
أوقيانوسيا	١٢	٣	١	٤	٤	صفر	١	١	١	٨	صفر	صفر	٣	٢٥	١	٨

السنوات المالية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨	جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات								ستة جداول أو أكثر	مجموع النسبة المئوية	سبعة جداول	مجموع النسبة المئوية	مستوى معالم التطور			
(تقييم سنة ٢٠٠٠)	المجموع	١-١	١-٢	٢-١	٢-٢	٢-٣	١-٤/٣-١	٢-٤					المستوى واحد أو ما فوقه	مجموع النسبة المئوية	المستوى اثنان أو ما فوقه	مجموع النسبة المئوية
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
	عدد البلدان[أ]															
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	**١٨٩**	**١٢٢**	**٩٤**	**١٢٠**	**١١٤**	**٤٣**	**٧٤**	**٥٦**	**٤٤**	**٢٣**	**٢٤**	**١٣**	**١٢٢**	**٦٥**	**٨٤**	**٤٤**
المتقدمة[ب]	٢٧	٢٣	٢٣	٢٣	١٩	٢٠	٢٣	١٩	١٩	٧٠	١٦	٥٩	٢٣	٨٥	٢٣	٨٥
التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	٢٢	١٦	٢٣	١٩	٥	١٢	١٠	٦	٢٢	صفر	صفر	٢٢	٨١	١٤	٥٢
النامية	١٣٥	٧٧	٥٥	٧٤	٧٦	١٨	٣٩	٢٧	١٩	١٤	٨	٦	٧٧	٥٧	٤٧	٣٥
أفريقيا	٥٣	٢٢	١٤	٢٠	٢٠	٢	٧	٧	٤	٨	١	٢	٢١	٤٠	١١	٢١
منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية	٣٣	٢٤	١٩	٢٣	٢٥	٦	١٢	٨	٤	١٢	٣	٩	٢٥	٧٨	١٥	٤٥
غرب آسيا	١٥	١٣	٩	١٤	١٢	٥	٨	٦	٥	٣٣	٢	١٣	١٣	٨٧	٨	٥٣
شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا	٢٢	١٧	١٣	١٧	١٨	٥	١١	٥	٦	٢٧	٢	٩	١٧	٧٧	١٢	٥٥
أوقيانوسيا	١٢	١	صفر	صفر	١	صفر	١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	١	٨	١	٨

(أ) يشمل هذا التقييم سويسرا وتيمور - ليشتي اللتين أصبحتا من بين أعضاء الأمم المتحدة بعد سنة ٢٠٠٠.

(ب) أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، واستراليا، ونيوزيلندا.

رابعا – العوامل التي تعوق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

ألف – معلومات أساسية

١٨ – أعربت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين التي عقدت عام ٢٠٠٤ عن قلقها من تدني مستوى تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في البلدان النامية بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على بدء العمل به. ونظرا لهذا القلق، أجرت الشعبة الإحصائية دراسة استقصائية للتحقيق في العوامل الأساسية التي تعوق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولهذه الغاية، أُرسل استبيان (انظر المرفق) إلى جميع الدول الأعضاء والأقاليم لالتماس بيانات عن ممارساتها خلال السنوات الخمس الماضية.

١٩ – وبلغ متوسط نسبة الردود من جميع الدول الأعضاء والأقاليم ٤٣ في المائة. فقد رد ما مجموعه ٥٣ بلدا وإقليما (٣٩ في المائة) ذكر نصفها أنه طبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[٢]. وإضافة إلى ذلك، رد على الاستبيان ١٥ بلدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (٥٦ في المائة) و ١٦ بلدا متقدما (٥٧ في المائة) (الجدول ٢) طبقت الغالبية العظمى منها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتُعتبر النسب المرتفعة للردود الآتية من البلدان النامية والمتقدمة ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن كل منطقة جيِّدة بما فيه الكفاية بحيث تسمح بإجراء تحليل مقارن موثوق.

٢٠ – وفي هذا الفرع من التقرير، تُستعرض أهمية وجدوى مختلف العوامل التي تعوق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وهي: البيئة المؤسسية، وتوافر المعدات الحاسوبية، وموارد الموظفين من حيث عددهم ومستوياتهم ودورانهم وتوظيفهم ومشاركتهم في برنامج التدريب الإحصائي، وتوافر البيانات الأساسية ونطاقها، والممارسات المتبعة في جمع البيانات، وغير ذلك.

الجدول ٢

معلومات عامة عن الدراسة الاستقصائية

	عدد البلدان	عدد البلدان التي ردت على الاستبيان	نسبة الرد (المئوية) على الاستبيان	عدد البلدان التي لم تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وردت على الاستبيان	المؤسسة المسؤولة عن تجميع الحسابات القومية			نسبة الحواسب الشخصية لكل موظف في مكاتب الحسابات القومية (٪)
					المكتب الإحصائي الوطني	المصرف المركزي	جهات أخرى	
جميع البلدان والأقاليم[أ]	٢٠٧	٨٩	٤٣,٠	٣١	٧٠	١٠	٩	٠,٩٤
جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	١٩١	٨٤	٤٤,٠	٣٠	٦٥	١٠	٩	٠,٩٤
المتقدمة[ب]	٢٨	١٦	٥٧,١	...	١٥	...	١	١,٠٣
التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	١٥	٥٥,٦	٢	١٥	...	...	٠,٨٧
النامية	١٣٦	٥٣	٣٩,٠	٢٨	٣٥	١٠	٨	٠,٨٧
أفريقيا	٥٣	١٧	٣٢,١	١١	١٤	...	٣	٠,٧٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٣	١٨	٥٤,٥	٨	١٠	٨	...	٠,٩٧
غربي آسيا	١٥	١٠	٦٦,٧	٦	٥	١	٤	٠,٨٠
شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا	٢٣	٨	٣٤,٨	٣	٦	١	١	٠,٨٧
أوقيانوسيا	١٢	...	...	...	...	...	...	...

(أ) بما فيها أروبا، وأنغيلا، وبرمودا، وبورتوريكو، وبولينيزيا الفرنسية، وجزر الأنتيل الهولندية، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر كوك، وجزيرة لاريينيون، وغوادلوب، وغيانا الفرنسية، والكرسي الرسولي، وكاليدونيا الجديدة، ومارتينيك، وماكاو (الصين)، ومونتسيرات، وهونغ كونغ (الصين)، بوصفها أقاليم ومناطق.

(ب) بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا.

باء – المؤسسات المسؤولة عن تجميع الحسابات القومية

٢١ – تتولى المكاتب الإحصائية الوطنية تجميع غالبية الحسابات القومية ونشرها (انظر الجدول ٢). ولا يقوم المصرف المركزي بتجميع الحسابات القومية إلا في عدد قليل من البلدان، معظمها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو تقوم بذلك وكالات أخرى، من بينها وزارة الشؤون الاقتصادية أو وزارة المالية أو غيرهما. وفي ما عدا ذلك، لا تشكل طبيعة الوكالات التي تقوم بتجميع تلك الحسابات عاملا للتمييز بين البلدان التي تطبق من الناحية النظرية نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو التي لا تفعل ذلك.

جيم – المعدات الحاسوبية

٢٢ – ويعتبر حاليا أن من الأهمية بمكان أن يتوافر العدد الكافي من الحواسيب الشخصية ليتسنى تجهيز البيانات الإحصائية في المواعيد المطلوبة. غير أن هذا العامل ليس له أي تأثير حاسم نظرا لتوافر الحواسيب على نطاق واسع. ذلك أن موظفي الحسابات القومية مجهزين على نحو كاف بعدهم من الحواسيب الشخصية حيث تصل نسبة عددها إليهم إلى ٨٠ في المائة ما عدا في حالة أفريقيا حيث تقل عن ذلك إلى حد ما.

دال – الموارد من الموظفين

٢٣ – الحسابات القومية موضوع معقد يتطلب من الموظفين أعواما عديدة من الخبرة والتدريب قبل أن يصبحوا ملمين إلماما كافيا بمفاهيم ومختلف مجموعات مصادر البيانات المستعان بها في تجميع الإحصاءات. ولذا ينبغي، عند استعراض الموارد من الموظفين، ألا يقصر النظر على عددهم، بل وأن يشمل ذلك رتبهم، ودورهم، وتعيينهم باعتبارها عوامل ربما تعوق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١ – موظفو الفئة الفنية وموظفو تطبيق الدعم

٢٤ – فيما يتعلق بمستوى الموارد من الموظفين، هناك فرق بين موظفي الفئة الفنية، وموظفي الدعم. وقد يختلف تعريف الفرق بينهما من بلد لآخر، ولكن المتفق عليه عموما أن موظف الفئة الفنية يكون حائزا على شهادة جامعية على الأقل تقدير و/أو نجح في امتحان وطني أو خارجي لانتقاء موظفين من الفئة الفنية. وفي المتوسط، فإن مكاتب الحسابات القومية في البلدان التي ردت على الاستبيان إنما هي مكاتب تضم أساسا في ملاكها موظفا من الفئة الفنية من أصل كل ثلاثة موظفين. ثم إن هذه النسبة من موظفي الفئة الفنية هي نفس النسبة في كلتا حالتي البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، وهي لا تختلف عما عليه سواء كان ذلك في حالة البلدان التي طبقت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، أو البلدان التي لم تطبقه.

٢ – عدد الموظفين

٢٥ – يمثل عدم كفاية عدد الموظفين عاملا من العوامل التي ربما تعوق تطبيق الحسابات القومية على كل من مستوى المفاهيم والنطاق (عدد الحسابات في نظام الحسابات القومية مثلا). فقلة عددهم قد لا تسمح للبلد بإدخال المفاهيم الجديدة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وصيغته المنقحة التي شملت في وقت لاحق البيانات التاريخية المستعان بها في التحليل

الاقتصادي والنمذجة. كما أن انخفاض عدد الموظفين يعوق أيضا توسيع نطاق المجموعات والحسابات والجداول التي يمكن تجميعها.

٢٦ - ويتضح من الاستنتاجات أنه عادة ما يكون للبلدان المتقدمة النمو عدد من الموظفين يزيد على ما لدى البلدان النامية بنسبة الضعف تقريبا مهما كانت فئة حجم سكان البلد باستثناء حجم فئة سكان البلدان المتراوح عدد سكانها بين ٣٠ مليون و ٥٠ مليون نسمة (انظر الجدول ٣). وعلى المستوى الإجمالي للبلدان، فإن البلدان التي طبقت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ عادة ما تضم عددا أكبر من هؤلاء الموظفين مما تضمه بلدان لم تطبق النظام. أما على مستوى المناطق، فإنه يتضح من الردود على الاستبيان أن عددهم في البلدان الأفريقية يقل عن المتوسط أيا كان حجم سكان البلد. ذلك أنه يتضح بصورة أدق، من ردود البلدان الأفريقية باستثناء بعضها، أن عدد هؤلاء الموظفين فيها لا يزيد على ١٠ موظفين من الفئة الفنية.

الجدول ٣

عدد موظفي الحسابات القومية عن كل مليون نسمة

	السكان (بالملايين)						
	حتى ١ مليون	١-٥	٥-١٥	١٥-٣٠	٣٠-٥٠	٥٠-١٠٠	أكثر من ١٠٠
جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	٨	١٧	٢٥	٣٩	٣٩	٨٧	٧٠
دول طبقت النظام	١٢	١٨	٣٣	٤٧	٣٩	١١٠	٧٦
دول لم تطبق النظام	٦	١٤	٩	٢٩	...	٣١	٦٤
دول متقدمة النمو[أ]	١٢	٣٧	٤٠	٨١	٣٧	١٦١	١٠٥
دول طبقت النظام	١٢	٣٧	٤٠	٨١	٣٧	١٦١	١٠٥
دول لم تطبق النظام	...	...	...	...	...	...	...
دول اقتصاداتها تمر بفترة الانتقال	....	١٢	٣٦	...	٥١	...	...
دول طبقت النظام	...	١٣	٤٢	...	٥١	...	...
دول لم تطبق النظام	....	٨	٧	...	...	...	...
دول نامية	٨	١٦	١٥	٢٧	٣٣	٣٢	٥٨
دول طبقت النظام	١٢	١٧	٢٠	٢٥	٣٣	٣٣	٤٧
دول لم تطبق النظام	٦	١٥	١٠	٢٩	...	٣١	٦٤
أفريقيا	٥	١١	١٣	...	١٤	١٠	٤٤
دول طبقت النظام	...	٩	١٩	...	١٤	...	...
دول لم تطبق النظام	٥	١٢	٩	...	...	١٠	٤٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي٦		٢٥	١٦	٣٥	٧٢	...	٤٧
دول طبقت النظام	٤	٢٧	٢١	٢٥	٧٢	...	٤٧
دول لم تطبق النظام	٦	١٨	١١	٥٤	...	...	...
غرب آسيا	١٦	٢٠	٢٠	١٢	...	٤٧	...
دول طبقت النظام	٢٤	٦	٢٩	...	...	٤٣	...
دول لم تطبق النظام	٧	٣٣	١١	١٢	...	٥١	...
شرق وجنوب شرق آسيا	٧	٩	١٢	٣١	٣٣	٢٣	٨٤
دول طبقت النظام	٧	...	١٢	٢٦	٣٣	٢٣	...
دول لم تطبق النظام	...	٩	...	٣٦	...	...	٨٤
أوقيانوسيا	...	...	...	...	...	...	...

(أ) بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا.

٣ - دوران الموظفين

٢٧ - مما قد يشكل عقبة كبيرة تعوق تطبيق نظام الحسابات لعام ١٩٩٣، فيما يبدو، دوران الموظفين وبخاصة متى صاحبه صغر عددهم وافتقارهم للتدريب. وعموما فإن معدل دورانهم في مكاتب الحسابات القومية مرتفع جدا في حالتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. ويتراوح معدل دورانهم في السنوات الخمس الأخيرة بين ٣٠ و ٤٠ في المائة، وعادة يبلغ هذا المعدل أدناه في البلدان النامية ويبلغ أقصاه في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. (انظر الجدول ٤). غير أن ارتفاع معدل الدوران لا يفسر بمفرده القدرة من عدم القدرة على تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. فالحق أن بلدان أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي نفذت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هي ذات البلدان التي يرتفع فيها معدل دوران الموظفين أكثر مما عليه في البلدان التي لم تطبقه. بيد أن البلدان التي لم تطبقه تظل في العادة بلدانا يقل فيها عدد الموظفين مع خسارة صافية في الموظفين في السنوات الخمس الأخيرة وليس لديها برامج تدريبية نظامية. وهذه العوامل مجتمعة تؤثر في أفريقيا بشدة.

الجدول ٤

دوران موظفي الحسابات القومية والتعيينات الجديدة في صفوفهم

	جميع البلدان والأقاليم		دول طبقت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		دول لم تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	
	نسبة الموظفين الجدد الذين التحقوا بالحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة	نسبة الموظفين الذين تركوا الحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة	نسبة الموظفين الجدد الذين التحقوا بالحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة	نسبة الموظفين الذين تركوا الحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة	نسبة الموظفين الجدد الذين التحقوا بالحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة	نسبة الموظفين الذين تركوا الحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة
	(نسبته المئوية)					
جميع البلدان والأقاليم[أ]	٤٦,٥	٣٨,١	٤٧,٤	٣٨,٧	٤٢,٩	٣٥,٧
جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	٤٥،٧	٣٧,٣	٤٦,٤	٣٧,٨	٤٢,٩	٣٥,٧
البلدان المتقدمة النمو[ب]	٤٢,٦	٣٩,٦	٤٢,٦	٣٩,٦	...	...
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٥٣,٤	٤٠,٦	٥١,٨	٣٦,٣	٩٣,٣	١٥٣,٣
البلدان النامية	٤٥,٨	٣٤,٠	٤٩,٦	٣٥,٥	٤١,٤	٣٢,١
أفريقيا	٤٤,١	٣٦,٣	٧٧,١	٤٦,٧	٢٤,١	٢٩,٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣٩,٤	٣١,٤	٤٣,٠	٣٣,٤	٢٩,٣	٢٥,٥
غرب آسيا	٥٦,٦	٢٩,٨	٤٨,٠	٢٧,٥	٦٣,٥	٣١,٧
شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا	٤٨,٣	٤٠,٤	٤٨,٥	٤٠,٦	٤٨,١	٤٠,٣
أوقيانوسيا	...	...	...	...	...	...

(أ) يشمل أروبا، وأنغيلا، وبرمودا، وبورتوريكو، وبولينيزيا الفرنسية، وجزر الأنتيل الهولندية، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر كوك، وجزيرة لاريينيون، وغوادلوب، وغيانا الفرنسية، والكرسي الرسولي، وكاليدونيا الجديدة، ومارتينيك، وماكاو (الصين)، ومونتسيرات، وهونغ كونغ (الصين)، بوصفها أقاليم ومناطق.

(ب) بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وأستراليا ونيوزيلندا.

٤ - تعيين الموظفين الجدد

٢٨ - كان معدل التعيينات الجديدة إلى إجمالي الموظفين في حالة البلدان الأفريقية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعلى من معدلات تاركي النظام، ولا يستثنى من ذلك سوى بلدين. ولذا، فإن فئات البلدان التي لم تطبق هي وحدها التي لم تسجل فيها في السنوات الخمس الأخيرة زيادة صافية في عدد موظفي إداراتها للحسابات القومية.

هاء - التدريب

٢٩ - التدريب في إدارات الحسابات القومية شرط لا بد منه لضمان الاستمرارية وإنشاء قدرة معرفية لدى موظفي الحسابات القومية لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وبخاصة متى كان معدل دوران الموظفين مرتفعا وكان معدل تعيين الموظفين الجدد أعلى حتى من معدل دورانهم. وتختلف الأرقام من منطقة إلى أخرى، غير أن أكثر من نصف الدول الأعضاء المشمولة بالاستبيان ليس لديها برنامج نظامي للتدريب (انظر الجدول ٥).

٣٠ - وتختلف القدرة المحلية على التدريب اختلافا ملحوظا بحسب المناطق وفئات البلدان. فقد وصلت إلى ثلاث من أصل كل أربعة موظفين، نسبة الموظفين الذين تلقوا في البلدان المتقدمة النمو تدريبا محليا في السنوات الخمس الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك فإن أقل من موظفين اثنين من أصل كل أربعة تلقى بعض التدريب المحلي في البلدان النامية. وبحسب المنطقة، فإن النسبة في أفريقيا أقل بكثير، إذ تقل عن موظفا واحدا من أصل أربعة تلقى بعض التدريب المحلي. وبطبيعة الحال، فإن صغر عدد الموظفين وارتفاع معدل دورانهم هو ما يفسر هذا التخلف الصارخ في قدرة أفريقيا على توفير التدريب المحلي. وتفيد التقارير أيضا أن ثمة ضعف في قدرة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على توفير التدريب المحلي، غير أن هذا الضعف يعوضه ارتفاع معدل مشاركة موظفيها في برامج دولية لتقديم المساعدة التقنية.

٣١ - ومما يدل على أن القدرة على توفير التدريب المحلي عامل كبير في تحول البلدان نحو تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، أن معدل الموظفين الذين يتم تدريبهم محليا في المناطق المتقدمة النمو يزيد في المتوسط في حالة البلدان التي تطبق النظام بنسبة الضعف على ما هو عليه في البلدان التي لا تطبقه.

٣٢ - ولكل منطقة أو فئة من البلدان شكل ما من التدريب الدولي تقدمه - إما محليا أو في الخارج - منظمات دولية أو بلدان أخرى لفائدة موظف من أصل أربعة موظفين. ولذا،

ينبغي ألا ينظر إلى التدريب الدولي على أنه عامل مميز بين البلدان النامية التي تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والبلدان النامية التي لا تطبقه.

الجدول ٥

نسبة موظفي الحسابات القومية الذين تلقوا تدريبا

	نسبة موظفي الحسابات القومية الذين دربوا في:					
	جميع البلدان والأقاليم		دول طبقت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		دول لم تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	
	التدريب الدولي	التدريب المحلي	التدريب الدولي	التدريب المحلي	التدريب الدولي	التدريب المحلي
	(نسبته المئوية)					
جميع البلدان والأقاليم[أ]	٢٨,١	٤٨,٩	٢٧,٥	٥٤,٩	٣٠,٦	٢٤,٧
جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	**٢٨,٤**	**٤٩,٦**	**٢٧,٨**	**٥٥,٩**	**٣٠,٦**	**٢٤,٨**
البلدان المتقدمة النمو[ب]	٢١,٩	٧٢,٧	٢١,٩	٧٢,٧	...	...
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٤١,٦	٨,٥	٤١,٥	٦,٢	٤٦,٧	٦٦,٧
البلدان النامية	٢٩,٧	٤٢,٥	٢٩,٣	٥٨,٥	٣٠,١	٢٣,٥
أفريقيا	٣٠,٩	١٤,٥	٣٣,٧	١٢,٢	٢٩,٢	١٦,١
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢٦,٥	٤٩,٩	٢٧,٢	٥٠,٢	٢٤,٦	٤٩,١
غرب آسيا	٣٣,٣	٥٦,١	٢٨,٤	٨٣,٣	٣٧,٣	٣٤,١
شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا	٣٠,٤	٤٢,٦	٣٢,٧	٩٧,٠	٢٨,٧	...
أوقيانوسيا	...	...	...	...	...	...

(أ) يشمل كأقاليم ومناطق أروبا، وأنغيلا، وبرمودا، وبورتوريكو، وبولينيزيا الفرنسية، وجزر الأنتيل الهولندية، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر كوك، وجزيرة لاريينيون، وغوادلوب، وغيانا الفرنسية، والكرسي الرسولي، وكاليدونيا الجديدة، ومارتينيك، وماكاو (الصين)، ومونتسيرات، وهونغ كونغ (الصين)، بوصفها أقاليم ومناطق.

(ب) بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا.

واو – الموارد من البيانات

٣٣ – توافر البيانات شرط هام لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتضح من ردود البلدان التي لم تطبقه أن عدم كفاية البيانات هي العائق الرئيسي الحائل دون تجميع الحسابات القومية يليها من حيث الأهمية، انعدام المعارف وعدم كفاية عدد الموظفين، وعدم استمرارهم في وظائفهم (انظر الشكل).

العوامل الحائلة دون تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

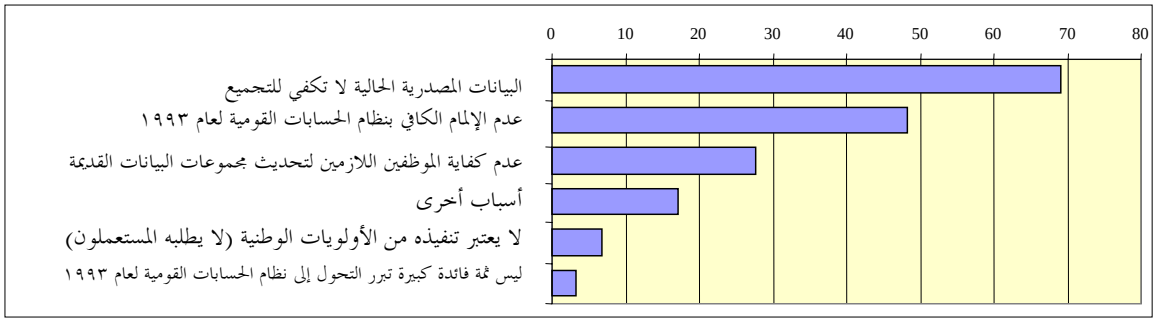

٣٤ – وتمثل أنشطة تجميع البيانات عمليات مكلفة ولذا، فإن الممارسة الحالية تتطلب إجراء تقييم نقدي متواصل من حيث نطاق الاستبيان وشموله. فبرنامج تجميع البيانات للإحصاءات الصناعية الهيكلية الذي أوصت به الأمم المتحدة يتضمن الاستعانة بتعدادات اقتصادية غير متواترة كدراسات استقصائية مرجعية (على الأقل بالنسبة لجميع وحدات الإنتاج بعد نقطة فصل يتم بلوغها عند كم إجمالي من المبيعات/رقم أعمال أو فرص عمل) تتبعها دراسات استقصائية واستبيانات أكثر تواترا بين سنة مرجعية وأخرى[٣]. بيد أنه يتضح من الردود على الاستبيان أن البلدان المتقدمة النمو لم تلجأ إلى هذه الممارسة. فباستثناء التعدادات الزراعية، فإن ٧٥ في المائة من البلدان المتقدمة النمو قد جمعت حساباتها القومية من خلال بيانات أساسية مستمدة من دراسات استقصائية وبيانات إدارية. ويشتد هذا الاتجاه أكثر ما يشتد في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث لا يستعين ٩٣ في المائة من البلدان سوى بالبيانات الواردة في الدراسات الاستقصائية السنوية وبالبيانات الإدارية.

٣٥ – وقد يكون مرد اختلاف البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن البلدان النامية أنها عادة ما تنحو نحو الاستفادة بأقصى ما يمكن من المصادر الإدارية بغية الحد من عبء الرد والحد من التكاليف. فالعديد من المصادر الإدارية تقدم معلومات قريبة الشبه بالمعلومات التي تقدمها التعدادات بالرغم من أن الوحدات التي تستعين

بها قد تختلف عن الوحدات التي تستعين بها الوكالة الإحصائية. ولذا، فإن المكاتب الإحصائية تتعاون على نحو متزايد مع المصادر الإدارية للتغلب على هذه المشاكل محققة في ذلك نجاحات متفاوتة. فقد أصبح يستعان مثلا على نحو متزايد بالبيانات المتعلقة بالضرائب لمسك السجلات التجارية، وبسجلات الضرائب بدلا من بيانات الدراسات الاستقصائية. وهذه الممارسات الجديدة في تجميع البيانات وتجهيزها بالاستعانة ببيانات إدارية ودراسات استقصائية يضطلع بها في مواعيد متباعدة بفترات متفاوتة، فضلا عن التحديات الجديدة للاستجابة للقضايا المفاهيمية بشأن عولمة الإنتاج والتمويل (كالمؤسسات الموجودة في بلدان متعددة، والإنتاج القائم على الاستعانة بمصادر خارجية، إنما تبرر ضرورة إدخال تنقيحات على أدلة الأمم المتحدة للإحصاءات الاقتصادية الأساسية.

٣٦ - أما الاستنتاج الذي خُلص إليه في ضوء هذا الاستبيان ومؤداه أن توافر البيانات من حيث النطاق والتواتر على حد سواء، هو أهم عقبة تعوق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في البلدان النامية وبخاصة أفريقيا، يؤكد رسميا ما خلصت إليه عدة استبيانات واستنتاجات أجرتها وكالات دولية أخرى. ويبدو أن المبادرات الكثيرة التي قامت بها وكالات دولية لتدارك هذه النقيصة إنما اتخذها بصورة أساسية، كل في مجال اختصاصه، أو ولايته، كالإحصاءات الزراعية، أو الصناعية، أو الإحصاءات المتعلقة بالخدمات، والأسعار (برنامج المقارنات الدولية) وإحصاءات العمالة، وإيرادات الأسر المعيشية، والإحصاءات المتعلقة بالنفقات، وإحصاءات التجارة الدولية والاستثمارات، وما إلى ذلك. غير أنه، وعلى نحو ما تأكد من الاستبيان، لم تفض هذه المبادرات للنتيجة المرجوة، وهو ما يعزى في جانب منه إلى إنها كانت حلولا جزئية لا تغطي سوى مجموعة فرعية من الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، ويعزى في جانب آخر، إلى أن التدخلات الأساسية كانت ذات إطار زمني قصير المدى. ويبدو أن هذه الحلول الدولية المتجزئة لم تستوعب على النحو الكافي طبيعة الظروف المحيطة بمؤسسات الإحصاء في أفريقيا.

٣٧ - وتقوم الحاجة في الظروف الحالية إلى إيجاد استجابة استراتيجية دولية مع التركيز على البلدان الأفريقية للوفاء بالاحتياجات من البيانات اللازمة لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وينبغي للهدف من هذه الاستجابة الاستراتيجية المنسقة أن يتمثل في إنشاء هيكل إحصائي لتجميع البيانات بشأن الممارسات الفضلى. وكيما تكون هذه الاستجابة متكاملة وشاملة في جانبها الإحصائي، فإنه ينبغي اعتماد نظام الحسابات القومية بوصفه إطارا إحصائيا. أما على المستوى المؤسسي، فإنه لا بد من أن تجمع هذه الاستجابة الوكالات الدولية وفرادى البلدان في لجنة رفيعة المستوى تتولى: (أ) الترويج لضرورة استجابة المجتمع الدولي استجابة مستمرة وشاملة والاضطلاع بأنشطة وطنية في إطار زمني مدته

١٠ سنوات؛ و (ب) وضع مبادئ توجيهية لبرنامج شامل لتجميع البيانات، وتجميع إحصاءات اقتصادية واجتماعية عن البلدان في مختلف مراحل تطبيقها لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و (ج) تنسيق برنامج لتعزيز تبادل المساعدة التقنية المقدمة من الوكالات الدولية وذلك، على كل من المستوى الإقليمي وعلى مستوى فرادى البلدان.

زاي – التوصيات

٣٨ – تم التوصل إلى أربع توصيات رئيسية في ضوء تحليل الاستنتاجات المستخلصة من الاستبيان بشأن العوامل المعوقة التي تبرر للدول الأعضاء واللجنة الإحصائية إجراء مزيد من المداولات لتعزيز تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣:

(أ) قد ترغب البلدان من المناطق النامية وبخاصة أفريقيا في النظر في زيادة عدد الموظفين في إدارة الحسابات القومية بغية تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وتوسيع نطاق تطبيقه (عدد الحسابات في النظام مثلا) لخدمة مجموعة أوسع من الأغراض التحليلية. وقد ترغب هذه الدول في قرارها بشأن الحجم المناسب لإدارة حساباتها القومية في أن تطلع على تقرير الشعبة الإحصائية بشأن حجم ملاك موظفي إدارة الحسابات القومية بحسب عدد السكان، والمنطقة، ونطاق الحسابات؛

(ب) قد ترغب اللجنة الإحصائية في الشروع في دراسة بين الدول الأعضاء لمشاطرة خبراتها في إدارة الموارد البشرية لكفالة استمرارية وجودة عملية إصدار الإحصاءات. وقد يكون من الضروري أن يتم في سياق هذه الدراسة استعراض السياسات المعتمدة فيما يتعلق بالحياة الوظيفية؛

(ج) قد ترغب اللجنة الإحصائية في الشروع في دراسة بين الدول الأعضاء لتحديد الممارسات الفضلى في تشغيل برنامج للتدريب المحلي بشأن الإحصاءات عموما والحسابات القومية خصوصا. وقد تكون هذه الدراسة بمثابة دليل للبلدان الأعضاء التي قد ترغب في إعداد برنامج نظامي للتدريب، وللمنظمات الدولية التي تقدم مساعدة تقنية لبرامج تدريب المدربين؛

(د) قد ترغب اللجنة الإحصائية في الشروع في دراسة بين الدول الأعضاء عن الممارسات والاستراتيجيات الفضلى بشأن تجميع البيانات المتعلقة بالإحصاءات الأساسية للإحصاءات الهيكلية والإحصاءات التجارية الأكثر تواترا تكون خطوة نحو تجميع الحسابات القومية. وقد تسهم هذه الدراسة في استعراض برنامج الأمم المتحدة للإحصاءات الصناعية المقرر للدورة السابعة والثلاثين للجنة في عام ٢٠٠٦. ومن شأن هذه الدراسة أن تكون

بمثابة حل استراتيجي طويل الأمد لتصميم خطة لتجميع البيانات الاقتصادية لهيكل إحصائي وطني في مختلف مراحل تطور الهياكل الإحصائية. وتعتمد حاليا معظم البلدان النامية دورة موصى بها لتعدادات اقتصادية مرجعية تليها دراسات استقصائية سنوية أكثر تواترا. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أوردت في ردودها أنها اعتمدت نهجا بديلا يعتمد على دراسات استقصائية سنوية أكثر تواترا إلى جانب البيانات الإدارية. ولعله قد آن الأوان لإعادة النظر في الممارسات الحالية وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الصدد.

خامسا – نقاط مطروحة للمناقشة

٣٩ – قد ترغب اللجنة في إبداء آرائها بشان النقاط التالية:

(أ) التقدم المحرز عموما في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ب) نطاق تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفقا لوصفه الوارد في الجزء الثاني؛

(ج) التوصيات من (أ) إلى (ج) من الفقرة ٣٨ من الجزء الرابع المتعلق بالعوامل الحائلة دون تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

الحواشي

(١) يقدم قياس معالم التطور نتائج أفضل بالمقارنة مع مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى للمتطلبات، وذلك لأن التعريف الذي استخدمته الشعبة الإحصائية لتقييم معالم التطور كان يقتضي إما تقديرات الأسعار الحالية وإما الثابتة لحساب الناتج المحلي الإجمالي حسب وجوه الإنفاق والمهنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف المستويين ١ و ٢ من معالم التطور لا يتطلب الجدول ٢-٣ من استبيان الحسابات القومية، في حين تتطلب مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات.

(٢) التمييز بين البلدان التي طبقت النظام، والبلدان التي لم تطبقه يعتمد على تقييم استبيانات الأمم المتحدة بشأن الامتثال للمفاهيم وإحصاءات الحسابات القومية. ويركز في هذا التقييم على اعتماد التغيرات المفاهيمية الرئيسية في إجمالي الناتج القومي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذا التمييز، انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن الحسابات القومية (E/CN.3/2003/10).

(٣) التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات الصناعية، ورقات إحصائية، المجموعة ميم العدد ٤٨، التنقيح ١ (E.83.XVII.8)، ١٩٨٣.

المرفق

الاستبيان المتعلق بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

أولا – أسئلة عامة	
البلد: اسم المؤسسة جهة الاتصال بشأن هذا الاستبيان: البريد الإلكتروني	

ثانيا – الموارد (الرجاء تقديم أحداث المعلومات)*			الرد
١ –	ما المؤسسة المسؤولة رسميا عن تجميع/نشر الحسابات القومية؟	المكتب الإحصائي الوطني	
		البنك المركزي	
		وزارة الشؤون الاقتصادية/التخطيط	
		مؤسسات أخرى (الرجاء تحديدها)	
٢ –	ما هو عدد الموظفين العاملين (بما يضاهي العمل بنظام الدوام الكامل) في شعبة/إدارة الحسابات القومية؟	المجموع	
		موظفو الفئة الفنية	
		موظفو دعم	
٣ –	ما نسبة الموظفين العاملين في شعبة إدارة الحسابات القومية إلى العدد الإجمالي للموظفين العاملين في المكتب الإحصائي الوطني؟	المجموع	
		موظفو فئة فنية	
		موظفو خدمات دعم	
٤ –	ما عدد الموظفين الجدد الذين التحقوا بشعبة/إدارة الحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة؟	موظفو الفئة الفنية	
		موظفو دعم	
٥ –	ما عدد الموظفين الذين تركوا شعبة/إدارة الحسابات القومية في السنوات الخمس الأخيرة؟	موظفو الفئة الفنية	
		موظفو دعم	
٦ –	هل لديكم برنامج نظامي للتدريب (المحلي أو الخارجي) لفائدة موظفي شعبة/إدارة الحسابات القومية	نعم	
		لا	
٧ –	ما عدد موظفي شعبة/إدارة الحسابات القومية من الفئة الفنية الذين شاركوا في السنوات الخمس الأخيرة في دورات/حلقات تدريبية عن الحسابات القومية بتنظيم من:	في الخارج: منظمات دولية/بلدان أخرى	
		محليا: منظمات وطنية بما فيها المنظمات الإحصائية الوطنية	
٨ –	ما عدد الحواسيب الشخصية المتاحة في شعبة/إدارة الحسابات القومية؟		

* يرحب بأي تعليقات أو إيضاحات إضافية (أو أي مواد داعمة تتناول التفاصيل التنظيمية مثلا).

ثالثا – توافر البيانات المصدرية (بما فيها البيانات المصدرية المستمدة من خارج المكاتب الإحصائية الوطنية)					
	الوحدات الاقتصادية للتعدادات			الدراسات الاستقصائية السنوية	السجلات الإدارية
	كل ٥ سنوات؛ الرجاء ذكر آخر عام أجري فيه التعداد	كل ١٠ سنوات؛ الرجاء ذكر آخر عام أجري فيه التعداد	أقل تواترا من كل ٥ أو ١٠ سنوات؛ الرجاء ذكر آخر عام أجري فيه التعداد	نعم/لا؛ الرجاء ذكر آخر عام أجري فيه التعداد	نعم/لا
الزراعة					
الحراجة					
التعدين واستغلال المحاجر					
التصنيع					
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه					
تجارة الجملة والتجزئة					
الفنادق والمطاعم					
النقل					
الاتصالات					
الوساطة المالية					
خدمات خاصة أخرى					
الإدارة العامة					

رابعا – تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأسئلة من ٩ إلى ١٥ موجهة فقط للبلدان التي لم تصدر حسابات قومية باعتبارها إحصاءات رسمية وضعت وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣			**الرد** (ضع علامة)
٩ –	هل تجمعون الحسابات القومية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على أساس تجريبي؟	نعم	
		لا (انظر السؤال ١٤)	
١٠ –	منذ كم سنة تتوافر بيانات الحسابات القومية التجريبية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؟	سنة واحدة	
		١–٣ سنوات	
		أكثر من سنة (الرجاء تحديدها)	
١١ –	هل لديكم خطة للتمديد العسكي لطول السلسلة الزمنية للحسابات القومية التجريبية القائمة على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؟	نعم	
		لا خطط	
١٢ –	هل تنشرون أو توزعون بيانات الحسابات القومية التجريبية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؟ (إذا كانت الإجابة بنعم انظر السؤال ١٤)	نعم	
		لا	
١٣ –	ما هي أسباب عدم نشر/توزيع البيانات؟ (وضح الأسباب مرتبة بحسب أهميتها من ١ إلى ٤)	مجموعة تغطي فترة زمنية محدودة	
		لا تندرج ضمن البرنامج الإحصائي المنتظم	
		عدم إلمام المستعملين بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	
		أسباب أخرى (الرجاء تحديدها)	
١٤ –	متى تزمعون البدء في نشر الحسابات القومية بانتظام وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؟	خلال السنوات الثلاث القادمة	
		خلال السنوات الخمس القادمة	
		لا خطط	
١٥ –	إذا لم يُطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باعتباره برنامجا نظاميا، فما هي الأسباب الرئيسية لذلك؟ (أوضح الأسباب مرتبة بحسب أهميتها من ١ إلى ٦)	قلة عدد الموظفين اللازمين لتحديث المجموعات القديمة	
		قلة الإلمام بنظام الحسابات القومية	
		ليس من الأولويات الوطنية (لا يطلبه المستعملون)	
		لا ينطوي على فائدة كبيرة مقارنة بتكاليف التحول نحو نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	
		البيانات المصدرية الحالية قليلة مما لا يستدعي تجميعها	
		أسباب أخرى (الرجاء تحديدها)	
الرجاء أن تقدموا تعليقاتكم التكميلية على حالة تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في بلدكم. دونوها في ورقة مستقلة إن لزم الأمر.			